



ISSN: 1994-4217 (Print) 2518-5586(online)

Journal of College of Education

Available online at: <https://eduj.uowasit.edu.iq>**Zahraa Jabbar Saleem****Dr. Jumana Abdul-Mahdi Jassim,**

Wasit University/ College of Education

**Email:**[Azooa0116@gmail.com](mailto:Azooa0116@gmail.com)**Keywords:****Al-Azhari; Linguistic tradition; Medieval scholarship; Morphological analysis; Arabic linguistics.****Article info****Article history:**

Received 1.July.2022

Accepted 20. July.2022

Published 1. Aug.2022

**Khalid Al-Azhari's (ca. 1499 A.D.) Morphological Investigations: His Commentary on Ela El-Tesheel (On Facilitation) and Ewdheh El-Mesalik (Clearest Ways)****A B S T R A C T**

Khalid Al-Azhari's morphological investigations, in his two works *Sherh El-Tešreeh* (The Interpretation of Disposition) and *Mošel El-Nebeel* (The Noble's Contrivance), occupied a considerable position. The two works presented various views of many scholars on most issues. Al-Azhari held unfanatic and non-lined views when discussing issues. Al-Azhari's attitude, additionally, was mannerism-free, audition-dependent, and analogy-based. Al-Azhari not only interpreted morphological areas, but he, moreover, elaborated on related studies by editing and re-explaining various views and positions. Al-Azhari, furthermore, commented on different linguistic attitudes. Al-Azhari, also, replied to linguists' views on multiple themes and issues. Assisted by citations, examples, and axioms, Al-Azhari used to tackle and defy several linguistic issues by addition, alteration, modification, or rejection.

so all these dialogues, and the linguistic reinforcements make his explanations - the explanation of the clarification on the statement, and the connection of the noble to the towards the facilitation - from the facilitating explanations of the millennium of Ibn Malik, with the help of the Evidence transmitted between the folds of their pages in a high scientific style far from fanaticism, and the following is a presentation of morphological issues, and the way of Sheikh Khaled Al-Azhari in explaining them:

© 2022 EDUJ, College of Education for Human Science, Wasit University

**DOI:** <https://doi.org/10.31185/eduj.Vol48.Iss3.3208>

## المباحث الصرفية عند الشيخ خالد الأزهرّي ت905هـ في شرحه على التسهيل وأوضح المسالك

الباحثة زهراء جبار سليم  
أ.م.د. جمانة عبد المهدي جاسم  
جامعة واسط / كلية التربية للعلوم الانسانية

### الخلاصة:

احتلت المباحث الصرفية منزلة سامية في كتابي الشيخ خالد الأزهرّي (شرح التصريح على، وموصل النبيل إلى نحو التسهيل)، فنجدها حاضرة في الكتابين؛ إذ عرض آراء كثير من العلماء في أغلب مسائله، وكان في عرض آرائه غير متعصبًا ولا مقلدًا، فقد اتّصف منهجه بالبعد عن التكلّف في معالجتها، معتمدا على الأدلة العقلية، والنقلية في عرض هذه المسائل الصرفية ومناقشتها، فشرح المباحث الصرفية شرحا واضحا وافيا معززا إياها بالشواهد اللغوية المناسبة، مع ذكره بكل ما يتعلق بها من مفردة آراء للعلماء السابقين، أو آراء مذاهب المدارس اللغوية مع نقل حججهم وأدلتهم، فكان يعكف عليها بالشرح، والتفسير، ويرجّح رأياً على آخر ذاكراً للسبب، أو يشارك اللغويين الرأي إن كان موافقا لما يفرضه عليه العقل وثقافته اللغوية، وقد كان للشيخ خالد الأزهرّي ردود، وتعقيبات على آراء اللغويين في بعض المسائل، لذلك يذكر الآراء أحيانا ويعطي للمسألة الصرفية الحكم الذي يناسبها، أو ذكر ما يراه صحيحًا، أو قد يضيف للمسألة ما يوضحها بأساليب تعليمية متنوعة، تجعل ذهن المتلقي مشدودا لتلقف تلك المسائل منها أسلوب الفنقلة، فكلّ هذه المحاورات، والتعزيزات اللغوية تجعل من شرحه - شرح التوضيح على التصريح، وموصل النبيل إلى نحو التسهيل- من الشروح الميسرة لألفية ابن مالك، مستعينًا بالأدلة الموثقة بين طيات صفحاتها بأسلوب علمي رفيع بعيد عن التعصب، وفيما يأتي عرضا للمسائل الصرفية، وطريقة الشيخ خالد الأزهرّي في شرحها:

### الميزان الصرفي

يُعدُّ الميزان الصرفي أساسًا من الأسس التي تركز عليها دراسة علم الصرف، و ورد في كتب القدماء بمعنى (التمثيل)، ويقصد به مقابلة الأصول بالفاء، والعين، واللام (ينظر: ابن يعيش: 112، وأبو حيان: 140)، وأطلق الشيخ خالد الأزهرّي على الميزان الصرفي مصطلح (التمثيل) "لمُماثلة حروف الموزون من تعداد الحروف وهيئاتها" (خالد الأزهرّي: 2: 665/).

### 1- سَيِّدٌ وَمَيِّتٌ:

اختلف علماء اللغة القدماء في وزن (سَيِّدٌ، وَمَيِّتٌ)، وما جاء على مثالها؛ لاختلاف تعليلاتهم في أصل الكلمتين. و جاء حديث الشيخ خالد الأزهرّي في تصريحه عن وزن هذه الكلمة؛ إذ قال: "سَيِّدٌ، و مَيِّتٌ أصلهما: (سَيُّودٌ، وَمَيِّتٌ)؛ لأنّهما من (ساد- يسود) اتفاقاً، (ومات- يموت) على إحدى اللغتين" (الشيخ خالد: 719/2)، وعند تتبّع المسألة عند ابن هشام (ت761هـ) وجدت الباحثة أنّه رجّح مذهب الخليل، وسيبويه القائل في إنّ وزن (سَيِّدٌ) (فَيَعْلُ) وأصله: (سَيُّود) (ينظر: ابن هشام: 398/4).

وذهب الخليل (ت175هـ) إلى أنّ وزن (سَيِّدٌ): (فَيَعْلُ)، جاء في الكتاب: "وكان الخليل يقول: (سَيِّدٌ) (فَيَعْلُ)، وإنّ لم يكن (فَيَعْلُ) في غير المعتل؛ لأنّهم قد يخصّون المعتلّ بالبناء لا يخصّون به غيره من غير المعتلّ" (سيبويه: 365/4)، واتّبعت سيبويه (ت180هـ) ما ذهب إليه شيخه الخليل في وزن (سَيِّدٌ) وأعجب به، فقال: "وقول الخليل أعجب إليّ؛ لأنّه قد جاء في المعتلّ بناءً لم يجيء في غيره؛ و لأنّهم قالوا: (هييانٌ)، و(تبحانٌ) فلم يكسروا، وقد قال بعض العرب:

### ما بال عَيْني كَالشَّعِيبِ الْعَيْنِ

فإنَّما يحمل هذا على الاطراد حيث تركوها مفتوحة فيما ذكرت لك، و وجدت بناء المعتل لم يكن في غيره، ولا تحمله على الشاذ الذي لا يُطرد، فقد وجدت سبيلا إلى أن يكون فيعلاً" (سيبويه: 366/4، والبيت: رؤية: 160).

ويرى جمهور البصريين إلى أن وزن (سَيِّد)، ونحوه: (فَيْعِل)، وأصله: (سَيُّود) اجتمعت الواو والياء في كلمة واحدة، والسابق منها ساكن، فانقلبت الواو ياء، وادغمت الياء في الياء فصار (سَيِّد)، وحجَّتهم التي استدلوا بها على صحة مذهبهم قولهم بأن وزن: (سَيِّد): (فَيْعِل) والظاهر من بناء هذا الوزن والتمسك واجب مهما أمكن، واستدلوا أيضا على إنَّ المعتل يختص بأبنيَّة لا تكون في الصحيح، ومن هذه الأبنيَّة اختصاص جمع (فاعل) ب (فُعَلَة)، نحو: (قاضي)، و(قضاة) ومنها: (فَيْعُلُوْة)، نحو: (كَيْتُوْة)، و(قَيْدُوْة)، والأصل: (كَيْتُوْة)، و(قَيْدُوْة) (ينظر: سيبويه: 365/4، وابن السراج: 262/3، والمبرد: 172/1).

وقد أيدَ الكسائي (ت180هـ) من الكوفيين ما ذهب إليه الخليل، وسيبويه، وجمهور البصريين في أن وزن (سَيِّد): (فَيْعِل) فنجد في دقائق التصريف نصًا للكسائي نقله ابن المؤدب (ت338هـ) إذ قال فيه: "وقال الكسائي: (سَيِّد) من الفِعْل (فَيْعِل) وهو في الأصل (سَيُّود) الواو فيه قائمة مقام العين من الفعل، فلما سكنت الياء ادغمت الواو فيها فصارت ياءً مشددة، ومثله قول الله عز وجل: [التوبة: ٣٦]، وقوله عز ذكر: [البقرة: 19]، والمؤدب: 266]."

بينما يرى الكوفيون في أن وزن (سَيِّد)، ونحوه (فَيْعِل) والأصل: (سَيُّود) حدث فيه قلب وادغام فُدِّمت الياء على الواو، فصار (سَيُّود) اجتمعت الياء، و الواو في كلمة واحدة وكانت السابقة ساكنة قلبت الواو ياء ثم ادغم الساكن بالمتحرك فصار (سَيِّد) واحتجوا لصحة مذهبهم أن هذا البناء له نظير في كلام العرب، أما إن (فَيْعِل)، فليس له نظير في كلامهم (ينظر: الأنباري: 639-640، الشرحي الزبيدي: 84)، ونجد عند الفراء (ت208هـ) رأيًا مختلف عما ذهب إليه الكوفيون، فهو يرى أن الأصل في وزن (سَيِّد) ونحوه: (فَيْعِل) ك (كريم)، فأصل (سَيِّد) عنده: (سَيُّود) قلبت الواو إلى موضع الياء، والياء إلى موضع الواو، ثم قلبت الواو ياء، وادغمت الياء في الياء، وحجته على ذلك أن له نظير في كلام العرب من الصحيح، واستدلَّ الفراء على صحة مذهبهم بأن المشهور في جمع: (فَيْعِل): (أفْعلاء)، نحو: (هَيْن وأهواء، وَيَيْن و أبنياء) (ينظر: أبو علاء المعري: 169-170، وابن يعيش: 472/5، ابن عصفور: 501/2)، ومذهب الفراء لم يحظ بقبول العلماء، فردّه جمهرة من العلماء بينهم أبو البركات الأنباري (ت577هـ)، وابن يعيش (ت643هـ)، وابن عصفور (ت669هـ)، فقالوا: بأن هذا القلب ليس بقياس، فالقديم، والتأخير لا نظير له في الصحيح، فبناء (فَيْعِل) لا تتقدم على عينه في الصحيح، وإن (فَيْعِلًا) لا يُحفظ مما عينه ياء، ولأمره حرف صحة؛ إذ ليس في كلام العرب، نحو: (كَيْيِل) (ينظر: الأنباري: 643، وابن عصفور: 501/2-502).

على حين يذهب البغداديون إلى أن وزن (سَيِّد)، ونحوه في الأصل: (فَيْعِل) بفتح العين، ثم عُيِّر على غير قياس كما قالوا في النسب إلى (بصرة): (بصري)، فكسروا الباء، والذي حملهم على ذلك أنه ليس في غير المعتل: (فَيْعِل) مكسور العين؛ بل يكون مفتوحها، نحو: (صَيْرَف، صَيْقِل) (ينظر: ابن جني: 16/2، والأنباري: 639).

ونسب أبو علاء المعري (ت363هـ) هذه الزنة إلى أبي جعفر الرُّؤاسي (ت187هـ) في أن أصل (سَيِّد) ونحوه: (فَيْعِل)، ونسبة هذه الزنة إلى أبي جعفر الرُّؤاسي أقوى من نسبتها إلى البغداديين؛ لأن البغداديين لم يكن لهم حضور بين في ميدان الدرس اللغوي فهذه الزنة عرفت منذ زمن سيبويه (ت180هـ) (ينظر: أبو علاء المعري: 169، ومجيد الزامل: 208)، والدليل على ذلك ما جاء في كتابه؛ إذ قال: "وقد قال غيره: وهو (فَيْعِل)؛ لأنه ليس في غير المعتل (فَيْعِل)" (سيبويه: 365/4).

ونلاحظ أن الشيخ خالد الأزهرى قد ضعف أو ردَّ مذهب البغداديين القائل بأن وزن (سَيِّد): (فَيْعِل) بفتح العين، نحو: (صَيْعَم، و صَيْرَف) نقل إلى (فَيْعِل) بكسر العين قالوا: لأننا لم نر في الصحيح ما هو على (فَيْعِل)؛ لأنَّ المعتل قد يأتي

فيه ما لا يأتي في الصحيح، فإنه نوع على انفراده، فأجاز ان يكون هذا البناء مختصاً بالمعتل كاختصاص جمع (فاعل) منه بـ (فَعْلَةٌ)، نحو: (فُضَاةٌ، و رُمَاءٌ)، ولو كان (سَيِّدٌ): (فَيْعَلًا) بالفتح لقالوا: (سَيِّدٌ) بالفتح (ينظر: الشيخ خالد: 719)، وعند استقرائي كلام ابن هشام (ت671هـ) في مؤلفه لم أجد يضعف، أو يدحض مذهب البغداديين، وردَّ الشيخ خالد الأزهرى (ت905هـ) لمذهب البغداديين كان دليلاً على عقلية الثاقبة، ومقدرته العلمية في الردِّ على المذاهب (ينظر: ابن هشام: 389/4).

ورجَّح الدكتور مجيد الزامل مذهب البصريين؛ لأنه يرى أنَّ الإعلال الحاصل في (صَيُوبٌ، جَيُودٌ، سَيُودٌ) يحصل على وفق ضوابط اللُّغة بإجماع، ولا يمكن التسليم لمذهب الكوفيون؛ لأنَّ كلمة (صَيَّبٌ)، ونظائرها لو كان أصلها: (صويب) ما قلبت الواو فيها ياء، وأدغمت، وإنما تبقى على حالها، مثل: (طويل، وعويل)؛ إذ لا موجب لقلبها، أما ما احتجوا به من أنَّ الياء تقدمت على الواو، واجتمعت الواو، والياء، وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء لم يقم عليه دليل (ينظر: مجيد الزامل: 210).

وتأسيساً على ما تقدّم ذكره أنَّ ترجيح الشيخ خالد الأزهرى لمذهب البصريين هو الأقرب لي؛ لأنَّ قولهم في وزن (سَيِّدٌ): (فَيْعِلٌ)، وأصله: (سَوَيْدٌ) حدث في الكلمة قلب مكاني بأنَّ تقدّمت الياء على الواو، فهذا غير صحيح؛ لأنَّ التقدّم، والتأخير لا نظير له في الصحيح الياء، ولأنَّ الياء لا تتقدّم على العين، وإذا قيل التقديم، والتأخير مختص بالمعتل بما لا يوجد مثله في الصحيح، جاز أن يختص ببناء مستقل لا يوجد مثله في الصحيح (ينظر: الأنباري: 634).

#### مصادر الأفعال:

اختلفت تعريفات النحاة للمصدر، وتتنوع، وأقدم قول وصل إلينا يخصُّ حدَّ المصدر هو للخليل (170هـ) الذي قال فيه: "مصدر الكلمة أصل الذي تصدر عن الأفعال" (الخليل: 96/7، مادة (صدر)). وعرفه الشيخ خالد الأزهرى؛ إذ قال: "المصدر اسم دالّ بالأصالة على معنى قائم بفاعله، نحو: (حُسْنًا، و فَيْهْمٌ فَيْهْمًا)، أو صادر عن حقيقته، نحو: (خَطٌّ خَطًّا)، و(خَاطٌ خِيَاظَةً)، أو صادر عنه مجازًا، نحو: (مات مَوْتًا)، أو وقع على مفعول به، وهو مصدر ما لم يسم فاعله، نحو: "رُهِي عَلَيْنَا زُهْوًا)، و(جُنَّ جُنُونًا)" (خالد الأزهرى: : 508، وينظر: 1491).

#### مصدر المرة:

وهو الاسم المصوغ للدلالة على حدوث الفعل مرّة واحدة (ينظر: الحديثي: 225)، ويسمى بالمصدر النوعي (ينظر: محمّد الأنطاكي: 232). وظَّف سيبويه (ت180هـ) مصطلح المرّة بثلاث تسميات تقاربت في معانيها وهي: المرّة؛ إذ قال: "فإذا جاءوا بالمرّة جاءوا بها على: (فَعْلَةٌ)" (سيبويه: 45/4)، والمرّة الواحدة، فقال: "وإذا أردت المرة الواحدة من الفعل جنّت به أبدًا على: (فَعْلَةٌ)" (سيبويه: 86/4)، والفَعْلَةُ، فقال: "لأنك لو أردت (الفَعْلَةَ) في هذا لم تجاوز لفظ المصدر؛ لأنك تريد (فَعْلَةً) واحدة فلا بدّ من علامة تأنيث" (سيبويه: 86/4).

وجاء حديث الشيخ خالد الأزهرى (ت905هـ) عن مصدر المرّة، إذ قال: "ويدلُّ على المرّة من مصدر الفعل الثلاثي المتصرف التام بـ: (فَعْلَةٌ) بالفتح في الفاء كما في فعلها كـ: (جَلَسَ جَلْسَةً و لَبَسَ لَبْسَةً)، ونبه بهذين المثالين على أنه لا فرق في ذلك بين أن يكون في مصدره زيادة على حروف الفعل كـ: (جَلَسَ جُلُوسًا)، أو لا كـ: (لَبَسَ لُبْسًا)، فإن لم يكن زيادة فواضح أنك تقتصر على زيادة التاء مع فتح أوله، وإن كان ثَمَّ زيادة فإنك تطرحها فرقًا بين مصدره الثلاثي، وغيره.. وإذا طرحت الزيادة فإنك تبني من (فَعْلَةٌ) من الباقي، وتحتّمها بالتاء فرقًا بين الواحد، والجنس" (خالد الأزهرى: 37/2، و 1309).

يتبيّن لنا من هذا النصّ أنَّ الشيخ خالد الأزهرى (ت905هـ) ذكر صياغة مصدر المرّة من الفعل الثلاثي، وقيده بالمتصرف فلا يصاغ من الفعل الناقص، وأشار أيضًا لا يوجد فرق هناك إذا كانت في مصدره زيادة على حروف الفعل،

فصاغ بإضافة التاء مع فتح أوله، وإذا كانت هناك ثمَّ زيادة في المصدر على حروف الفعل، فتطرح الزيادة وينبي المصدر من الحروف الأصليّة مع إضافة التاء؛ للفرق بين الواحد، والجنس؛ لأنَّ منزلة الجلسّة من الجلوس، ومنزلة التمرّة من التمر. ثم قال: "إلا إذا كان بناء المصدر العام) أي: المطلق الصادق على القليل، والكثير عليها أي: على (فَعْلَةٍ) بالتاء، فيدلُّ على المرّة منه أي المصدر العام المبني على(فَعْلَةٍ) بالوصف بالوحدة، وشبهها ك: (رَجَمَ رَحْمَةً واحدة)، أو فَرْدَةً" (خالد الأزهرى: 37/2)، يتبين لنا أنّ مصدر المرّة إذا كان مختوماً بالتاء، فإننا نصف المصدر بكلمة الواحدة حتى يدلُّ على المرّة. على حين نصّ ابن هشام(ت761هـ) في مؤلّفه: "ويدلُّ على المرّة من مصدر الفعل الثلاثي (ببَفْعَلَةٍ) بالفتح، كَجَلَسَ جَلْسَةً، وَلَيْسَ لِبَسَةِ إِلَّا إن كان بناء المصدر العام عليها، فيدلُّ على المرّة منه بالوصف كَرَجَمَ رَحْمَةً واحدة" (ابن هشام: 421/2)

وصياغة مصدر المرّة من الفعل الثلاثي المجرد على وزن: (فَعْلَةٍ) بفتح الفاء وسكون العين، نحو: (صَرَبَةٌ)، هذا إذا لم يبين المصدر على تاء التانيث، أمّا إذا كان مختوماً بالتاء، فإننا نصف المصدر بكلمة واحدة حتى يدلُّ على المرّة، نحو: (نَعْمَةٌ وَرَحْمَةٌ)، فإذا أُريدَ المرّة وُصِفَ بواحدة(ينظر: سيبويه: 86/4، وابن مالك: 71، والرضي: 178/1، وابن عقيل: 133/3).

أمّا الفعل الثلاثي المجرد المعتل اللام، فقد جيء بمصدر المرّة منه واستعملوها على المصدر المستعمل نحو: (أَتَيْتُهُ إِيْتَانَةً )، و(لَقَيْتُهُ لِقَاءَةً)(ينظر: الزمخشري: 280)، والقياس فيهما: (أَتَيْتُهُ، و لَقَيْتُهُ) على وزن: (فَعْلَةٍ) و وصف سيبويه (ت180هـ) ذلك بالقلة(ينظر: سيبويه: 45/4)، ووصفه غيره من العلماء بالشذوذ، بينهم الشيخ خالد الأزهرى (ت905هـ) (ينظر: الرضي: 180/1، التفتازاني: 191، وخالد الأزهرى: 37، 1309/2)، وندر مجيء مصدر المرّة على: (فَعْلَةٍ)، نحو: (حَجَجْتَ حَجَّةً وَاحِدَةً)، و(فَعْلَةٍ)، نحو: (رَأَيْتُهُ رُؤْيَةً وَاحِدَةً)، وسائر كلام العرب بالفتح، فهذا على أصل ما يجب (ينظر: السيوطي: 84/2).

أمّا صياغة مصدر المرّة من الفعل غير ثلاثي، فصاغ على وزن: (إِفْعَالَةٍ) بزيادة تاء في آخر مصدره إذا كان خالياً من التاء، نحو: (إِعْطَاءَةٌ، و انْطِلَاقَةٌ)، وإذا كان المصدر مختوماً بالتاء فيوصف بكلمة واحدة، نحو: (عَزَيْتُهُ تَعَزِيَةً واحدة)(ينظر: الجرجاني: 66/1، والرضي: 179/1)، وإذا كان للفعل مصدران فإننا نأخذ المصدر الأكثر شهرة في الاستعمال، فلا نقول: (يُحْرَجَةُ)، ولا (قاتلتُ قِتَالَةً)، ولا (كذبتُ كِذَابَةً)(ينظر: الرضي: 179/1-180)، وجاء حديث الشيخ خالد الأزهرى عن صياغة مصدر المرّة من الفعل غير الثلاثي، إذ قال: "ويدلُّ على المرّة من غير الثلاثي رباعياً كان، أو غيره بزيادته التاء على مصدره القياسي ك: (إِنْطِلَاقَةً، و اسْتِحْرَاجَةً، فإن كان بناء المصدر العام أي: المطلق على التاء دلُّ على المرّة منه بالوصف بالوحدة ك: (إِقَامَةٌ واحدة، و اسْتِقَامَةٌ واحدة)، و دُحْرَجَةٌ واحدة، ولا يقال (يُحْرَجَةُ)؛ لأنه غير قياسي؛ بل قيل: غير مسموع"(ينظر: خالد الأزهرى: 38/2).

أمّا غير الثلاثي، فقد نكر الشيخ الأزهرى (ت905هـ) صياغة اسم المرّة من الفعل المزيد، وذلك بزيادة التاء على المصدر القياسي، نحو: (انْطِلَاقَةً، و اسْتِحْرَاجَةً)، وإذا كان مصدر الفعل المزيد مختوماً بالتاء، فإننا نلجأ إلى الوصف بكلمة واحدة، نحو: (إِقَامَةٌ واحدة)، و (اسْتِقَامَةٌ واحدة)، أمّا إذا كان للفعل مصدران فإننا نأخذ المصدر القياسي، فنقول: (دُحْرَجَةٌ واحدة)، ولا نقول: (دُحْرَجَةُ)؛ لأنه غير قياسي... والحاصل أنّ الفعل إذا كان له مصدران: قياسي، وسماعيّ لَحَقَّتْ القياسي دون السماعي(ينظر: خالد الأزهرى: 38/2). ونصّ ابن هشام(ت671هـ) في مؤلّفه: "والمرّة من غير الثلاثي بزيادة التاء على مصدره القياسي (كانْطِلَاقَةً، و اسْتِحْرَاجَةً)، فإن كان بناء المصدر العام على التاء، دلُّ على المرّة منه بالوصف، (إِقَامَةٌ واحدة، و اسْتِقَامَةٌ واحدة)"(ينظر: ابن هشام: 242/3).

من خلال هذين النصين نجد أنّ شرح الشيخ خالد أكثر توضيحاً من ابن مالك، وابن هشام في تفصيل القول بمصدري المرة، وذكره المزيد من الأمثلة، فضلاً عن أسلوبه الواضح في شرح الأمثلة (ينظر: ابن مالك: 205-206، وابن هشام: 241/3).

#### اسم أو مصدر الهيئة :

وهو المصدر المصوغ الذي يؤتى به للدلالة على الحدث عند وقوعه، ولا يصاغ من الفعل غير الثلاثي، وقد شدت صياغته من غيره (ينظر: خديجة الحديثي: 225).

واختلفت تسمية مصطلح (مصدر الهيئة) عند القدماء فاستعمله سيبويه (ت180هـ)، وابن السراج (الضرب من الفعل) (ينظر: سيبويه: 44/4، وابن السراج: 110/3)، وأطلق الفارابي (350هـ) على مصدر الهيئة: (اسم الحال) (ينظر: الفارابي: 79/1)، واستخدم الجرجاني (ت471هـ)، والزمخشري (ت538هـ)، وابن الحاجب (ت646هـ)، والرضي مصطلح (ت686هـ) (النوع) (ينظر: الجرجاني: 66/1، والزمخشري: 280، والرضي: 178/1)، في حين استقرت تسمية اسم، أو مصدر الهيئة عند ابن مالك (ت672هـ) و تابعه في ذلك ابن هشام وابن عقيل (ت769هـ) والشيخ خالد الأزهرى (ت905هـ)، فأطلقوا عليه مصطلح (الهيئة) (ينظر: ابن مالك: 71/1، وابن هشام: 71/1، وابن عقيل: 241/3، وخالد الأزهرى: 37/2، و1309)، ومن هنا نلاحظ أنّ الشيخ خالد الأزهرى تابع ابن مالك، وابن هشام في تسميته لهذا النوع من المصادر. وصياغة مصدر الهيئة من الفعل الثلاثي المجرد على وزن (فَعْلَة) بكسر الفاء، نحو: (طُعْمَة)، و(قَتْلَة) (ينظر: سيبويه: 44/4، وابن السراج: 110/3، الجرجاني: 66/1).

وجاء ذكر الشيخ خالد الأزهرى (ت905هـ) عن هذا النوع من المصادر: "وَيُذَلُّ عَلَى الْهَيْئَةِ، وَهِيَ الْحَالَةُ الَّتِي يَكُونُ عَلَيْهَا الْفَاعِلُ عَنِ الْفِعْلِ بِ: (فَعْلَة) بِالْكَسْرِ فِي الْفَاءِ فَرَقًا بَيْنَهَا، وَبَيْنَ الْمَرَّةِ ك: (الْجُلْسَةُ، وَالرَّكْبَةُ، وَالْقِتْلَةُ) بِكَسْرِ أُولَاهَا، وَفِيهَا الْعَمَلُ الْمَتَقَدِّمُ إِلَّا إِنْ كَانَ بِنَاءَ الْمَصْدَرِ الْعَامِ عَلَيْهَا أَيْ: عَلَى (فَعْلَة) بِكَسْرِ الْفَاءِ؛ فَيَذَلُّ عَلَى الْهَيْئَةِ مِنْهُ بِالصَّفَةِ، وَنَحْوَهَا ك: (نَشَدَ الضَّالَّةَ نَشْدَةً عَظِيمَةً)، أَوْ (نَشَدَ الْمَلْهُوفَ) (ينظر: خالد الأزهرى: 37/2)، استعمل الشيخ خالد الأزهرى (ت905هـ) مصطلح (الهيئة)، فذكر أنّه يدلُّ على الهيئة من الحدث، وهي الحالة التي يكون عليها الفاعل عند الفعل ب (فَعْلَة)، فرقاً بينها وبين المرة نحو، نحو: (جَلَسَ الْمُتَكَبِّرُ)، و إذا كان بناء المصدر الأصلي موصوف في أصله على (فَعْلَة)، فيجب وصفه لبيان هيئة (فَعْلَة)، نحو: (نَشَدَ الضَّالَّةَ نَشْدَةً عَظِيمَةً)، و (نَشَدَ الْمَلْهُوفَ) ( ) (ينظر: خالد الأزهرى: 37/2، و1309).

وصياغة مصدر الهيئة من الفعل الثلاثي المجرد على وزن (فَعْلَة) بكسر الفاء، نحو: (طُعْمَة)، و(قَتْلَة) (ينظر: سيبويه: 44/4، وابن السراج: 110/3، والجرجاني: 66/1).

أما من الفعل غير ثلاثي، فلا يصاغ منه مصدر الهيئة أنّه إلا ما شدّ من قولهم: (اخْتَمَرَتِ الْمَرْأَةُ خِمْرَةً)، و (انْتَقَبَتْ نِقْبَةً)، و (تَعَمَّمَ الرَّجُلُ عِمَّةً)، و (تَقَمَّصَ قِمَاصَةً) (ينظر: ابن هشام 290/3، ابن عقيل: 133/3)

وجاء حديث الشيخ خالد الأزهرى (ت905هـ) عن مصدر الهيئة؛ إذ قال: "ولا يبنى من غير الثلاثي مصدر للهيئة؛ لأن بناء الفَعْلَة لا يتأتى فيه، إذ يلزم من ذلك هدم بنية الكلمة بحذف ما فُصِدَ إثباته فيها، فاجتنب ذلك، واستغني عنه بنفس المصدر الأصلي، إلا ما شدّ من قولهم: (واخْتَمَرَتِ الْمَرْأَةُ خِمْرَةً) بالمعجمة والراء: غَطَّتْ رَأْسَهَا بِالْخِمَارِ، و(انْتَقَبَتْ نِقْبَةً) أَيْ: غَطَّتْ وَجْهَهَا بِالنَّقَابِ، وَتَعَمَّمَ الرَّجُلُ عِمَّةً): غَطَّى رَأْسَهُ بِالْعِمَامَةِ، وَتَقَمَّصَ قِمَاصَةً): غَطَّى جَسَدَهُ بِالْقَمِيصِ، وَكَانَ الْقِيَاسُ عَدَمَ الْحَذْفِ إِلَّا أَنَّهُمْ هَدَمُوا بِنِيَّةَ الْمَصْدَرِ، وَبِنِوِ الْفَعْلَةِ حَرَصًا عَلَى الْبَيَانِ" (خالد الأزهرى: 37/2).

يظهر لنا من هذا النص أنه لا يبنى من الفعل غير الثلاثي مصدر للهيئة؛ لأنّ بناء (الفِعْلَة) يلزم هدم في بنية الكلمة بحذف ما قُصِدَ إثباته فيها، فاجتنب البناء منه؛ إلا ما شُدَّ قولهم: (اِحْتَمَرَتِ المرأَةُ خِمْرَةً)، و(انْتَقَبَتِ نِقْبَةً)، و(عَمَّ الرجلُ عَمَّةً)، و(تَقَمَّصَ قِمَصَةً)، وكان القياس عدم الحذف ألاّ أنهم هدموا بنية المصدر، وبنوا (الفِعْلَة) حرصاً على البيان، ومن يستقرئ كلام ابن مالك (ت761هـ)، وابن هشام (ت671هـ) يجد أنّ الشيخ شرحه كلامهما، وعلل ما لم يعلل به ابن مالك وابن هشام في عدم بناء مصدر الهيئة من الفعل الثلاثي (ينظر: ابن مالك: 205-206، ابن هشام: 242/3)

### تصغير الأسماء

التصغير هو: "ما يزداد فيه يدلُّ على صفته في القلّة، والصغر، والقرب، والتحقير، فتعني علامة التصغير عن الصفة، وذلك قولك: (مررتُ بـكَلْبٍ)، فيمكن أن يكون كبيراً، أو صغيراً (السيرافي: 164/4)، وعزّفه الشيخ خالد الأزهرّي (ت905هـ): "لغة: التقليل، واصطلاحاً: تغيير مخصوص يأتي بيانه، وله فوائد، وعلامات، وشروط، وأبنية" (خالد الأزهرّي: 559/2).

ومن ذلك ما جاء في تصغير (إِبْرَاهِيمَ، إِسْمَاعِيلَ): قال الشيخ خالد (ت905هـ) عن تصغير هذين الاسمين: "وقد يخلف لهذا التصغير أصل يشبه الزائد، نحو: (بُرَيْهَ)، و(سُمَيْعَ) مصغري: (إِبْرَاهِيمَ)، (إِسْمَاعِيلَ)، فإنّ الميم، واللام بلفظ الزائد، وإن كانا أصليين بلا خلاف، وإنما اختلفوا في الهمزة، فقال سيبويه: زائدة بدليل سقوطها، وردّه المبرّد بحذف الميم، واللام مع أصلتهما، وبأن همزتها كهزمة (إِسْطَبِلَ)، وانبنى على الخلاف في الهمزة، اختلاف في كيفية تصغيرهما لغير ترخيم، فيقول سيبويه: (بُرَيْهَيْمَ)، ويقول المبرّد (أُبَيْرِيهَ)، و(أُسْمَيْعَ)، وإنما حذف الميم، واللام، كما حذف الخامس، والأول هو المسموع حكى أبو زيد: (بُرَيْهَيْمَ)" (خالد الأزهرّي: 597/2).

والظاهر من هذا النص أن الشيخ خالد الأزهرّي يوافق سيبويه (ت180هـ) في تصغيره (إِبْرَاهِيمَ)، (إِسْمَاعِيلَ) على: (بُرَيْهَيْمَ)، و (سُمَيْعَيْلَ)، وعند رجوعي إلى كتاب أوضح المسالك وجدت أنّ ابن هشام لم يذكر هذين العلمين، وكيفية تصغيرهما، فالشيخ خالد الأزهرّي شرح قوله، ووضحه وذكر الأمثلة المختلف فيها التي أغفل ابن هشام عن ذكره في مؤلفه، ونصّه: "لأفْعَيْلَ؛ لأنّه ذو زيادة (ابن هشام: 329/4).

فقد اختلف سيبويه (ت180هـ) والمبرّد (ت285هـ) في تصغير (إِبْرَاهِيمَ)، (إِسْمَاعِيلَ)، وسبب الخلاف في التصغير هو اختلافهم في أصالة الهمزة، فسيبويه يرى أن الهمزة زائدة في (إِبْرَاهِيمَ)، (إِسْمَاعِيلَ) بدليل سقوطها في تصغير الترخيم، قال سيبويه: "وإن حَقُرَتْ (إِبْرَاهِيمَ)، و(إِسْمَاعِيلَ)، قَلَّتْ: (بُرَيْهَيْمَ)، و(سُمَيْعَيْلَ)، تُحذف الألف، فإذا حذفها صار ما بقي يجيء على، مثال: (فُعَيْعَيْلَ)" (سيبويه: 446/3). وابن السراج (ت316هـ) قد غَاطَّ سيبويه في رأيه؛ لأنّ سيبويه يحذف الهمزة، فيجعلها زائدة، ومن أصوله أنّ الزوائد لا تلحق نوات الأربعة من أوائلها إلاّ الأسماء الجارية على أفعالها، ويلزمه أن يصغرها على: (أُبَيْرِيهَ)، و(سُمَيْعَيْلَ) (ينظر: ابن السراج: 51/3).

بينما يرى المبرّد (ت285هـ) تصغيرهما على: (أُبَيْرِيهَ)، و(أُسْمَيْعَ)، فالهمزة عنده أصلية؛ لأنّ بعدها أربعة أصول، ولا تكون الهمزة أولاً، وبعدها أربعة أصول (ينظر: ابن السراج: 51/3)، ومذهب المبرّد هذا راوه لنا جمهرة من اللغويين المتقدمين، والمتأخرين، منهم: ابن السراج (ت316هـ)، والسيرافي (ت368هـ)، الرضي (ت686هـ)، وأبو حيان (ت745هـ)، والسيوطي (ت911هـ) (ينظر: ابن السراج: 51/3، والسيرافي: 190/4، والرضي: 363/1، أبو حيان: 400/1، والسيوطي: 153/6).

وحكى لنا سيبويه (ت180هـ) في كتابه عن الخليل مذهب ثالث، وهو للخليل (ت175هـ) في تصغير: (إِبْرَاهِيمَ)، و(إِسْمَاعِيلَ): "إنّه سَمِعَ في (إِبْرَاهِيمَ)، (إِسْمَاعِيلَ): (بُرَيْهَ)، و (سُمَيْعَ)" (سيبويه: 476/3)، وهذا المذهب لم يوافقه كثير من العلماء، فردّه السيرافي (ت368هـ)، والرضي (ت686هـ) (ينظر: السيرافي: 212/4، والرضي: 190/1).

ويبدو أبو حيان (ت 745هـ) كان رأيه متذبذباً في ترجيحه أي من المذهبين فنراه أحياناً يقول في تصغيرهما: (بُرَيْه)، و (سُمَيْع)، وأحياناً آخر يُرجح مذهب سيبويه (ت180هـ)، فيقول: "وهو الصحيح الذي سمعه أبو زيد، و غيره من العرب" (ينظر: أبو حيان: : 400/1).

ورجّح الدكتور مجيد الزاملّي ما ذهب إليه الخليل وسيبويه؛ لأنّ الهمزة لا تأتي زائدة في بداية الكلمات من بنات الأربعة، وهذا الحكم ينطبق على الأسماء العربية، أمّا الأسماء الأعجميّة، والتي منها (إِبْرَاهِيم، إِسْمَاعِيل)، فنحن لا نعلم اشتقاقها في كلام العجم، فنفضي بذلك على الزائد من غيره، فلما جرت في كلام العرب عدت جميع حروفها بمنزلة الأصليّة إلا ما أشبه الزائد، فحكم بزيادتها في كلام العرب، فحذفت الهمزة؛ لأنّها أشبهت الزوائد العربيّة، فحذفوها كما حذفوا همزة (احرنجام)، فقالوا في تصغيرها: (حُرَيْجِيم)، أضف إلى ذلك أنّ تصغيرها على مذهب الخليل (ت175هـ)، وسيبويه (ت180هـ) يدلّ دلالة واضحة على أنّ المصغرين (إِبْرَاهِيم، إِسْمَاعِيل)؛ لسلامة حروفها الدالة على أصل الكلمتين، بخلاف تصغيرها على مذهب المبرد (ت285هـ)، والمازني (ت247هـ) بسبب صعوبة معرفة المصغر؛ لأنّك تحذف أواخرها عند تصغيرها على وفق هذا المذهب، ومما يقوي مذهب سيبويه (ت180هـ) ما رواه أبو زيد عن العرب في تصغيرها بحذف الهمزة: (بُرَيْهِيم)، و (سُمَيْعِيل) (ينظر: مجيد الزاملّي: 126).

### النسب في الأسماء

وقد أسماه سيبويه (ت180هـ) (باب الإضافة، والنسبة)؛ إذ قال: "علم أنّك إذا اضفت رجلاً إلى رجل فجعلته من آل ذلك الرجل ألحقت ياءي الإضافة" (سيبويه: 335/3)، وسمّاه الشيخ خالد الأزهرّي (ت905هـ) (باب النسب)... والغرض منها أنّ تجعل المنسوب من آل المنسوب إليه، أو من أهل تلك البلدة، أو الصنعة " (خالد الأزهرّي: 587/2).

### النسب إلى (فُعَيْلَة)، و(فُعَيْلَة):

اختلف النحاة في النسب إلى (فُعَيْلَة)، و (فُعَيْلَة)، وهذا الاختلاف؛ نتيجة لتباين في أصولها الثلاثة إذا كانت صحيحة، أو معتلّة، أو مضعّفة.

وجاء حديث الشيخ خالد عن هذه المسألة: "مِمَّا يُحذف لياء النسب (ياء: فُعَيْلَة) بفتح أوله، وكسر ثانيه بشرط صحّة العين، وانتقاء تضعيفها ك: (حَنِيفَة، وَصَحِيْفَة) تُحذف منه تاء التأنيث أولاً، ثُمَّ تُحذف الياء، ثانيًا فرقًا بين المذكر الصحيح اللام، والمؤنث، ثُمَّ تَقَلب الكسرة فتحة كما في (نَمْر)، فتقول: (حَنْفِي، وَصَحْفِي)" (خالد الأزهرّي: 595/2).

وإذا وقفنا على نصّ الشيخ خالد الأزهرّي نجده يميل إلى رأي سيبويه (ت180هـ) والجمهور، ويتابع ابن هشام (ت761هـ) في حذف الياء عند النسب إلى الاسم الذي على زنة (فُعَيْلَة، وَفُعَيْلَة) إذا كان الاسم صحيح العين؛ لكنه مع التوضيح فقد ذكر السبب من حذف الياء، الذي أغفل ابن هشام عن ذكره، مضعّف، وهو تحذف الياء ثانيًا؛ للفرق بين المذكر الصحيح اللام والمؤنث (ينظر: ابن هشام: 335/4).

وأما الأسماء المعتلّة العين، يقول الشيخ خالد الأزهرّي: "ولا يجوز حذف الياء في نحو: (طَوَيْلَة)؛ لأنّ العين معتلّة، فكان يلزم قلبها ألفًا؛ لتحركها، وتحرك ما بعدها، وانفتاح ما قبلها، فيكثر التغيير مع اللبس" (ينظر: خالد الأزهرّي: 596/2).

ولعلّ الذي يرجع إلى كتاب أوضح المسالك يجد أنّ الشيخ خالد الأزهرّي (ت905هـ) نقل هذه المسألة من ابن هشام من دون أنّ يبيّن رأيه، أو يعرض لأراء الآخرين، أو يرجّح، أو يميّز حكمًا على آخر (ينظر: ابن هشام: 536/4).

قال سيبويه (ت180هـ): "باب ما حُذف الياء والواو فيه القياس، وذلك قولك في (رَبِيعَة): (رَبِيعِي)، وفي (حَنِيفَة): (حَنْفِي)، وفي (جَدَيْمَة)، وفي (جُهَيْنَة): (جُهَيْنِي)، وفي (قُنَيْبَة): (قُنَيْبِي)" (سيبويه: 339/3).

نفهم من قول سيبويه أنّه ينسب إلى الاسم الذي على وزن (فُعَيْلَة)، و(فُعَيْلَة) بحذف الياء، فيقول في: (رَبِيعَة): (رَبِيعِي)، وفي (حَنِيفَة): (حَنْفِي)، وفي (جَدَيْمَة): (جَدَيْمِي)، وفي (جُهَيْنَة): (جُهَيْنِي)، وفي (قُنَيْبَة): (قُنَيْبِي)، وهذا الرأي





**الخاتمة:**

- 1- أنّ الشيخ خالد الأزهرّي ميّال للمذهب البصريّ، وذلك من خلال تأييده لأراء سيبويه، و ترجيحه لمذهبه في أغلب المسائل الصرفيّة.
- 2- لم يختلف شرح الشيخ خالد الأزهرّي عن ابن مالك وابن هشام إلا في الشيء اليسير، وذلك بإضافة بعض الأمثلة والشواهد اللغوية.
- 3- أنّ الشيخ خالد الأزهرّي لم يكتفِ بالنقل، وترديد آراء العلماء؛ بل يعترض ويردّ على آرائهم، فمن ذلك ما ذكره في تضعيف المذهب البغداديّ في وزن سيّد.
- 4- للشيخ خالد الأزهرّي القدرة على تحليل المسائل الصرفية بما يملكه من عقلية لغوية أطلعت على أغلب علوم اللغة، ومصادرهما من التراث اللغوي.
- 5- انماز شرحه بأساليب تعليمية متنوعة تنفذ إلى ذهن المتلقي ببسر، لذا يمكن أن يعد من المؤلفات التيسيرية، فضلا عن كونهما من المؤلفات التوضيحية .

**مصادر البحث:**

- ابن السراج، أبو بكر محمد(ت 316هـ)، **الأصول في النحو**، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، لبنان-مؤسسة الرسالة.
- ابن الناظم، عبد الله بدرالدين(ت 686هـ)، **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمّد باسل عيون السود، بيروت- دار الكتب العلميّة، ط2000، 1م.
- ابن جنّي، أبو الفتح عثمان بن جنّي (ت 392هـ)، **اللمع في العربيّة**، تحقيق: فائز فارس، الكويت-دار الكتب الثقافيّة.
- ابن جنّي، أبو الفتح عثمان(ت 392هـ)، **المنصّف في شرح التصريف**، تحقيق: إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين، وزارة المعارف- مصر، 1954م.
- ابن عصفور، أبو الحسن علي (ت 669هـ)، **الممتع الكبير في التصريف**، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، بيروت-مكتبة ناشرون، 1996م.
- ابن عقيل، بهاء الدين المصريّ (ت 769هـ)، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمّد محيي الدين، القاهرة- دار التراث، ط2، 1980م.
- ابن قتيبة، أبو محمّد عبد الله الدينوريّ(ت 276هـ)، **أدب الكاتب**، تحقيق: د. محمّد الدالي، بيروت-مؤسسة الرسالة، 1981م.
- ابن مالك، جمال الدين الطائي الأندلسي(ت 672هـ)، **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، تحقيق: محمّد كامل بركات، القاهرة- دار الكتاب العربي، 1976م.
- ابن مالك، جمال الدين محمّد الطائي الأندلسي (ت 672هـ)، **إبجاز التعريف في علم التصريف**، تحقيق: محمّد المهديّ عبد الحيّ عمار سليم، المملكة العربيّة السعوديّة، ط1، 2002م.
- ابن هشام، جمال الدين يوسف (ت 761هـ)، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمّد محيي الدين، بيروت- المكتبة العصريّة.
- ابن يعيش، أبو البقاء موفق الدين (ت 643هـ)، **شرح الملوكي في التصريف**، تحقيق: فخر الدين قباوة، حلب- المكتبة العربيّة، ط1، 1973م.
- ابن يعيش، أبو البقاء موفق الدين(ت 643هـ)، **شرح المفصل للزمخشريّ**، تحقيق: د.إميل بديع يعقوب، بيروت-دار الكتب العلميّة، ط1، 2001م.
- أبو حيّان الأندلسي، أثير الدين محمّد(ت 745هـ)، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق: د.رجب عثمان محمّد، القاهرة-مكتبة الخانجي، ط1، 1998م.
- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن محمّد(ت 577هـ)، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريّين والكوفيّين**، تحقيق: د.جودة محمّد مبروك، القاهرة-مكتبة الخانجي، ط2، 2002م، 1م.
- الثقفاني، مسعود بن عمر(ت 793هـ)، **شرح مختصر تصريف العزي**، تحقيق: د.عبد العال سالم مكرم، المكتبة الأزهرية للتراث، 1997م.
- ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى (ت 200-291هـ)، **مجالس ثعلب**، تحقيق: عبد السلام هارون، مصر-دار المعارف.
- الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر (ت 471هـ)، **المفتاح في الصرف**، تحقيق: د.عليّ توفيق، بيروت-مؤسسة الرسالة، ط1، 1987م.
- الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، بغداد-مكتبة النهضة، ط1، 1965م.

- خالد الأزهرّي، زين الدين عبد الله الأزهرّي (ت 905هـ)، شرح التصريح على التوضيح، تحقيق: محمّد باسل عيون السود، بيروت-دار الكتب العلميّة، ط1، 2000م.
- الرضيّ، رضيّ الدين الاسترأبادي (ت 686هـ)، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمّد نور الحسن، ومحمّد الزفراف، ومحمّد محي الدين، بيروت-دارالكتب العلميّة، 1982م.
- الزاملّي، دمجد خير الله راهي، دراسات في علم الصرف، بيروت-دار الكتب العلميّة، ط1، 2013م.
- الزاملّي، دمجد خير الله راهي، علم التصريف عند الإمام أبي البقاء الغكبري، بيروت-دار الكتب العلميّة، ط1، 2012م.
- الزمخشريّ، أبو القاسم محمود بن عمرو (ت 538هـ)، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: الدكتور علي أبو ملح، بيروت-مكتبة الهلال، ط1، 1993م.
- سيويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت 180هـ)، كتاب سيويه، تحقيق: عبد السلام محمّد هارون، القاهرة-مكتبة الخانجي، ط3، 1988م.
- السيرافيّ، أبو سعيد الحسن (ت 368هـ)، شرح كتاب سيويه، تحقيق: أحمد حسن مهدي، علي سيّد علي، بيروت-دار الكتب العلميّة، ط1، 2008م.
- السيوطيّ/ عبد الرحمن جلال الدين (ت 911هـ)، المزهري في علوم اللّغة، تحقيق: فؤاد علي منصور، بيروت-دار الكتب العلميّة، ط1، 1998م.
- السيوطيّ، عبد الرحمن بن جلال الدين (ت 911هـ)، معجم الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، الكويت-دار البحوث العلميّة، 1980م.
- الشرحيّ، عبد اللطيف بن أبي بكر الشرحيّ (ت 802هـ)، ائتلاف النصر في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، تحقيق: د. طارق الجنابي، بيروت-عالم الكتب، ط1، 1987م.
- الفارابيّ، أبو ابراهيم اسحاق (ت 350هـ)، ديوان الأدب، تحقيق: د. أحمد مختار عمر، مراجعه: د. ابراهيم أنيس، مؤسسة دار الشعب.
- الفارسيّ، أبو علي الحسن (ت 377هـ)، التكملة، تحقيق: د. كاظم المرجان، بيروت-عالم الكتب، ط2، 1999م.
- الفراهيديّ، أبو عبد الله الرحمن الخليل (ت 175هـ)، العين، تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. ابراهيم السامرائي، دار مكتبة الهلال، (د.ت.).
- المبدع في التصريف، ابو حيّان الأندلسيّ أثير الدين محمّد (ت 745هـ)، تحقيق: عبد الحميد السيّد طلب، الكويت-مكتبة دار العروبة، ط1، 1407هـ = 1982م.
- المبردّ، أبو العباس محمّد بن يزيد (ت 285هـ)، المقتضب، تحقيق: عبد الخالق عظيمّة، بيروت-عالم الكتب.
- المبردّ، أبو العباس محمّد بن يزيد (ت 285هـ)، الكامل في اللّغة والأدب تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة-دار الفكر العربيّة، ط3، 1997م.
- مجموع أشعار العرب (وهو مشتمل على ديوان روبة بن العاج وعلى أبيات ومفردات منسوبة إليه) اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة - الكويت (د. ت.).
- محمّد الأنطاكي، المحيط في أصوات العربيّة نحوها وصرفها، (ت 1986م)، بيروت-دار الشرق العربيّ، ط3.
- المراديّ، بدر الدين حسام بن قاسم (ت 749هـ)، توضيح المقاصد والمسالك، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر، ط1، 2008م.
- المعريّ، أبو العلاء أحمد بن سليمان (ت 449هـ)، رسالة الملائكة، تحقيق: محمّد سليم الجندي، بيروت-دار صادر، 1412هـ = 1992م.
- المؤدّب، أبو القاسم محمّد (ت 338هـ)، دقائق التصريف، تحقيق: د. أحمد ناجي القيسي، و د. حاتم صالح الضامن، و د. حسين تورال، مطبعة المجمع العلمي العراقيّ، 1987م.
- اليمينيّ، علي بن سليمان الحيدرة (ت 599هـ)، كشف المشكل في النحو، تحقيق: د. هادي عطية مطر الهالليّ، بغداد-مطبعة الإرشاد، 1984م.